وفد برلماني يشارك في جلسة البرلمان العربي بالقاهرة

محمد الحويلة

أحمد لاري

يشارك وفد برلماني من مجلس الأمة في الجلسة الأولى من دور الانعقاد الرابع من الفصل التشريعي الثالث للبرلمان العربي المقرر عقدها في القاهرة – جمهورية مصر العربية خلال الفترة من 13 – 14 أكتوبر الجاري. ويضم الوفد الذي توجه أمس الخميس إلى العاصمة المصرية القاهرة أعضاء البرلمان العربي النواب أحمد لاري وحمدان العازمي وخالد محمد المونس ود.محمد الحويلة.

الطشه يسأل الجارالله عن رفض «المركزي» عدداً من الطلبات لبنوك وشركات للتحول إلى التعاملات الإسلامية

وجه أمين سر مجلس الأمة النائب د. مبارك الطشه سؤالا إلى وزير المالية، نص على الآتي:

تعد البنوك الإسلامية وشركات التمويل العاملة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية جزءاً أصيلاً من النظام المصرفي والمالي في دولة الكويت، وقد حققت خلال السنوات الماضية نجاحات هائلة محلياً وإقليمياً وعالمياً، وينمو حجم أصولها وتعاملاتها بثبات واطراد وبلغ إجمالي أصول البنوك الكويتية السبعة المتعاملة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية نحو 127،44 مليار دولار، بحسب بيانات رسمية منشورة في 2021.

وعلى الرغم من تلك النجاحات – التي كانت تستدعي التشجيع و الدعم من الدولة –نمى إلى علمي أن بنك الكويت المركزي رفض أخيراً عدداً من الطلبات المقدمة من بنوك وشركات تمويل "تقليدية" للتحول إلى التعاملات الإسلامية بدعوى الحفاظ على "توازن القطاع المصرفي" ما بين البنوك الإسلامية والتقليدية وأنه "لا حاجة في الوقت الحالي إلى زيادة عدد البنوك الإسلامية".

وعلى الرغم من أن الطلبات التي قدمت إلى "البنك المركزي" جاءت استناداً الى موافقة أغلبية أعضاء الجمعيات العمومية لتلك البنوك والشركات وتأكيدات متخصصين أن السوق الكويتية قادرة على استيعاب المزيد من مؤسسات التمويل والمصارف العاملة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية بل وبحاجة إليها، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

"1" ما مدى صحة ما تردد عن رفض بنك الكويت المركزي الطلبات التي تقدمت بها بنوك وشركات تمويل "تقليدية" للتحول إلى بنوك إسلامية؟ إذا كان صحيحاً، فكم عدد البنوك والشركات التي تقدمت بطلب التحول؟ ومتى تقدمت بطلباتها؟ وما الأسباب التي أبداها البنك المركزي تبريراً لرفضه؟ مع تزويدي بصورة ضوئية من المذكرات والتقارير المحالة من "البنك المركزي" في هذا الشأن وصورة ضوئية من الطلبات المقدمة من البنوك والشركات.

"2" ما السند القانوني لقرار بنك الكويت المركزي؟ وهل يمنح القانون رقم "32" لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية وتعديلاته هذه الصلاحية؟

"3" هل هناك آلية للتظلم أو "الشكوى" من قرارات "البنك المركزي"؟ وهل تلقى البنك تظلماً أو شكوى من البنوك والشركات التي ترغب في التحويل إلى النظام المصرفي الإسلامي؟ وما الإجراء الذي اتخذ تجاه هذه التظلمات أو الشكاوى؟ مع تزويدي بصورة ضوئية من القرارات أو التوصيات في هذا الشأن، وهل قرارات الرفض نهائية ومطلقة أم قابلة للتغيير والتعديل؟ ومتى يمكن أن يعاد النظر في هذه القرارات؟

مبارك الطشه

الجمهور يطلب من وزير الاتصالات كشفا بعدد وأماكن أبراج الاتصالات في المناطق السكنية

وجه النائب فايز الجمهور سؤالا إلى وزير الدولة لشؤون البلدية ووزير الدولة لشؤون الاتصالات فهد الشعلة قال في مقدمته، إنه في ظل المخاوف البيئية والصحية من خطورة أبراج الاتصالات وترددتها ا لكهر و مغنا طيسية على صحة وسلامة المواطنين، ورغم حظر قانون حماية البيئة ولوائح هيئة البيئة ووزارة الصحة المتمثلة في إدارة الوقاية من الاشعاع وبلدية الكويت ولوائح وزارة الكهرباء والماء في إقامة مثل هذه الأبراج بالمناطق السكنية فوق أسطح منازل المواطنين ، إلا أن تقاعس الجهات الحكومية المعنية وعلى وجه الخصوص وزارة البلدية والهيئة العامة للاتصالات في عدم جدية اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة تجاه شركات الاتصالات التي استغلت أسطح منازل المواطنين في وضع أبراج الاتصالات دون مراعاة الالتزام بالاشتراطات الصحية والبيئية للحفاظ على صحة وسلامة قاطنيها.

وطالب تزويده وإفادته بالآتي:

1 – كشف مفصل بعدد وأماكن أبراج الاتصالات في المناطق السكنية لجميع شركات الاتصالات؟

2 – هل تم منح شركات الاتصالات ترخيص من قبل الهيئة العامة للاتصالات ووزارة الصحة "إدارة الوقاية من الاشعاع" والجهات الحكومية الاخرى المعنية، لاستغلال أسطح منازل المواطنين والجمعيات التعاونية وأفرعها في وضع أبراج الاتصالات عليها؟ في حال الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بنسخة ضوئية من هذه التراخيص والسند القانوني لها، أما في حال الإجابة بالنفي يرجى تزويدي بكشف مفصل بعدد وأماكن الأبراج الغير مرخصة؟

3 – ماهي الإجراءات القانونية التي اتخذتها الهيئة العامة للاتصالات وبلدية الكويت تجاه مخالفات شركات الاتصالات الجسيمة التي تضر بصحة وسلامة المواطنين من خلال استغلال أسطح منازل المواطنين والجمعيات التعاونية وأفرعها في وضع أبراج الاتصالات عليها؟ مع تزويدي بنسخ ضوئية من السندات الدالة على ذلك؟

4 – هل هناك فرق تفتيشية لرصد ومتابعة مواقع أبراج الاتصالات؟ في حال الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بتقارير هذه الفرق والإجراءات التي اتخذت حيال هذه التقارير؟

5 – هل هناك تكليف صادر من قبل مجلس الوزراء بمتابعة مخالفات شركات الاتصالات؟ في حال الإجابة بالإيجاب ماهي الإجراءات التي تم اتخاذها تجاه هذا التكليف مع تزويدي بنسخه ضوئية من المستندات الدالة على ذلك؟

فايز الجمهور

السعدون استقبل سفيرة كينيا لدى البلاد

السعدون مستقبلا سفيرة كينيا لدى البلاد

استقبل رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون في مكتبه أمس سفيرة جمهورية كينيا لدى دولة الكويت حليمة محمود. وحضر اللقاء المستشار في سفارة كينيا موتيغي أغابيو.

الدمخي لمد أجل دفع أقساط صندوق المشروعات الصغيرة لحين انتفاء أسباب التأجيل

عادل الدمخي

أعلن النائب د.عادل الدمخي عن تقدمه باقتراح برغبة بمد الأجل المقرر لدفع أقساط الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة لحين انتفاء أسباب التأجيل السابقة وتعديل التشريعات المنظمة للصندوق الوطني،ونص على ما يلي:

صدر قرار بتأجيل أقساط المبادرين الممولين من الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة لمدة سنة في عهد وزير المالية السابق عن طريق مجلس الوزراء، وذلك لإجراء إعادة هيكلة كاملة للصندوق الوطني وتعديل التشريعات المنظمة للصندوق، ومع انتهاء مدة التأجيل مازالت أسباب التأجيل قائمة ولم يتم اتخاذ أي إجراء لإعادة الهيكلة أو تعديل التشريعات المشار إليها، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي :

مد الأجل المقرر لدفع أقساط الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة لحين انتفاء أسباب التأجيل السابقة وتعديل التشريعات المنظمة للصندوق الوطني.

«الموارد البشرية» بمجلس الأمة يواصل برنامجه التدريبي لطلبة «الحقوق» في جامعة الكويت

جانب من التدريب الميداني

واصلت إدارة التدريب التابعة لقطاع الموارد البشرية بالأمانة العامة لمجلس الأمة برنامج التدريب الميداني لطلبة كلية الحقوق في جامعة الكويت للفصل الدراسي 2023 / 2024.

وتناولت المحاضرة التي أقيمت صباح اليوم في مسرح مجلس الأمة مهام قطاع الجلسات وإدارة القرارات التشريعية وقطاع اللجان وأهم مهام لجنة الشؤون المالية والاقتصادية وقطاع اللجان وأهم مهام بعد انتهاء الفصل التشريعي أو بعد حل مجلس الأمة.

من جهته استعرض اختصاصي القانون في لجنة الشؤون المالية والاقتصادية فيصل الكندري خلال المحاضرة أنواع اللجان وكيفية تشكيلها إجمالا، والحديث تفصيلا عن اختصاصات لجنة الشؤون المالية والاقتصادية التي نظمتها اللائحة الداخلية، وما يتعلق بانتخاب رئيس ومقرر اللجنة والاستعانة بالتطبيق العملي لذلك بمشاركة الطلبة.

من جانبها، ذكرت اختصاصية المحاسبة في لجنة الشؤون المالية والاقتصادية فجر الصويلح إن المحاضرة انقسمت إلى شق نظري استعرض أساسيات عمل اللجنة، وشق عملي عقد فيه اجتماع فعلي للطلبة كأعضاء للجنة وتم انتخاب الرئيس والمقرر وقدمت لهم أوراق عمل و كتابة المحاضر ومناقشة آلية عمل اللجنة.

وكشفت الصويلح عن أن الأسابيع المقبلة ستشهد استكمال البرنامج التدريبي بمناقشة وإعداد تقارير تحاكي التقارير الفعلية للجنة.